حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يوليو – سبتمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

كسر الهمزة بعد إنّ أفعال فيها معنى القول في القراءات القرآنية، دراسة تحليلية

زينب جمعة جاسم*

الأستاذ المساعد / جامعة بغداد/ كلية الإعلام/ قسم الإذاعة والتلفزيون
zeinbgomaa1236@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/03
تاريخ قبول البحث: 2024/08/05
تاريخ النشر: 2024/09/30

المستخلص:

يقدّم هذا البحث دراسة تحليلية لظاهرة تضمين مجموعة من الأفعال معنى الفعل (قال)، بما يسوّغ نحويًا الحكم على كسر الحرف (إنّ)، وعلّة ذلك التضمين، وحمله على معناه، وهي من القضايا النحوية التي اعتاد النحويون على توظيفها في تعليلاتهم، وردودهم، بما ينسجم وآراءهم التي يتبنونها في مذاهبهم المتنوعة.

ويعتمد البحث على دراسة مجموعة من الشواهد النحوية التي تعود لقراءات قرآنية وردت في الكتب التي تهتم بنقلها وتدوينها، وهنا تكمن أهمية هذه الفكرة المطروحة للدرس، إذ تتخذ أهميتها من أهمية الشواهد الإقرائية التي تؤيد أقوال النحويين الذين يتمسّكون بها.

والأصل في المسألة أنّ هناك من الميزات والفروق بين (إنّ) مكسورة الهمزة واختها (أنّ) مفتوحة الهمزة في الاستعمال والموقع والمعنى والقوة، فقد جعل النحويون (إنّ) المكسورة الهمزة أم الباب، والمفتوحة فرعًا عليها، وهم يقررون في قواعدهم أنّ ما يكون فرعًا لا يكون بقوة الأصل، ولا يمتلك ميزاته، وقد ثبّتوا في كتبهم المواطن التي يجب فيها كسر الهمزة، والمواطن التي يجب فيها فتح الهمزة، والمواطن التي يجوز فيها الأمران، وقد جعلوا دخول الفعل (قال) من علامات وجوب كسر الهمزة فيها، وعليه فقد أوجبوا كسرها في كلّ فعل يحمل معنى الفعل (قال) حملًا على المعنى، والعكس صحيح أيضًا فهم يحكمون بجواز الفتح في الهمزة إن كان الفعل (قال) نفسه بمعنى الظنّ، كقولهم: قلتُ: أنّكَ قادمٌ بمعنى ظننتُ أنّكَ قادمٌ، فيجوز هنا فتح الهمزة، لأنّ قال ههنا ليست بمعنى القول، فيسقط الحكم بوجوب كسر الهمزة في (إنّ).

يحاول البحث تقديم رؤية تحليلية للموضوع يبتدئ بطرح مفاهيم أولية لمعنى التضمين، والحمل على المعنى وفهم مسوّغات قبول النحويين لهما في صناعة رؤية استدلالية في الإثبات والنفيْ، ثم تقديم مسألة الجواز في كسر الهمزة في (إنّ)، وفتحها< وذكر الشواهد الواردة في القراءات القرآنية وتحليلها، وتقديم رؤية بحثية خاصّة بذلك كله.

الكلمات المفتاحية: الهمزة، النحو، التضمين، قال، الكسرة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

- **المطلب الأوّل: التضمين، والحمل على المعنى، قراءة في المفاهيم:**

يرتكز هذا المبحث على مجموعة من القيم الدلالية الباعثة على تغيير قيمها النحوية، ومن هذه القيم التضمين والحمل على المعنى اللذان ينتميان لباب التوسع في المعنى[1]. والتضمين مأخوذ من الجذر (ضمن) الدالّ على ادراج الشيء في شيء آخر يحتويه، يقول ابن فارس (ت 395 هـ): **(الضّادُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشّيْءِ فِي شَيْءٍ يَحْوِيهِ. مِنْذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضَمّنْتُ [الشّيْءَ]،إذَا جَعَلْتَهُ فِي وِعَائِهِ. وَالْكَفَالَةُ تُسَمّى ضَمَانًا مِنْ هَذَا ؛ لِأَنّهُ كَأَنّهُ إذَا ضَمِنَهُ فَقَدِ اسْتَوْعَبَ ذِمّتَهُ. وَالْمَضَامِينُ: مَا فِي بُطُونِ الْحَوَامِلِ)**[2].

وعليه فإن المصطلح مأخوذ من فكرة اتّساع دلاليّ للفظة ما لتدرج في داخل حركتها الدلالية معانٍ جديدة مأخوذة من دلالات لفظ آخر، وتبدو الفكرة غريبة نوعما، فهي أقرب إلى احتلال تقوم به لفظة لدلالات لفظة أخرى.

ولكنّ السؤال الأكثر أهمية ههنا يتركّز في طبيعة العلاقة السابقة بين اللفظة المحتلّة بفتح اللام (الدالة على اسم الفاعل) واللفظة المحتلّة (الدالة على اسم المفعول)، ولعلّ هذا الانزياح، يذكرنا بطبيعة الظواهر الدلالية في اللغة العربية التي تظهر سلوكًا مشابهًا لهذا السلوك، كالتضادّ والترادف، ففي التضادّ تبدو الطبيعة السابقة بين اللفظين ودلالتهما مبنية على تنافر المعاني لا تقاربهما، بينما تعتمد في الترادف على سلوك إلغاء أحد اللفظين واستحواذ اللفظ الآخر على معاني ذلك اللفظ المنهار ودلالته [3]، فكلمة الجون التي تدلّ على الأبيض والأسود تقوم على تنافر الدلالتين، وهو أمر مبهم في سلوك جمعهما الذي يقتضي منطقيًا اجتماع الضدين وهو أمر مرفوض تمامًا منطقيًا، لكننا نجد حلًا يحاول تجنب هذا الفخ المنطقي [4] باعتماد فكرة الاقتراب من الوجه العام لا الخاص في الدلالة، وهو رأي الدكتور محمد حسين آل ياسين القائل بصراع الأضداد، فالأصل في الجون عموم اللون، ثم حدث الاختلاف بعد ذلك، فاتساع معنى الجون للدلالة على الأبيض والأسود مبني على أن المعنى الأصلي في الجون هو اللون مطلقًا وبالتالي فاستحواذ الجون على اللونين سيكون مقبولًا [5].

هذه الفكرة وإن بدت جديدة في محتواها إلّا إنها قديمة تعود بأصولها لنظرية الفروق اللغوية التي قال بها أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) الذي حاول إيجاد فكرة تقبّل الترادف النوعيّ في القرآن الكريم، فجعل للرؤيا والحلم دلالة عامة أولى، ثم دلالة خاصة تميز أحدهما عن الآخر، بما يسوّغ استعمال كلّ واحدة منهما في مكانها المناسب [6].

أما الحمل على المعنى فالمقصود به هنا آلية ذلك التضمين الذي يقتضي انزياح الدلالة في لفظ ما، واستحواذ اللفظ الثاني للدلالة، وامتلاكه لها بطريقة يتقبلها العقل وتوظيفها في الكلام، فهي أقرب لاستثمار تداولي مبنيّ على إعادة تدوير المعنى واستغلاله واستعماله بشكل أكثر جدوى ونفعًا.

هذه المقاربة الدلالية صنعت فهمًا لصياغة المصطلح، فقد ذكر أبو البقاء الكفويّ (ت ١٠٩٤ هـ) أن التضمين "إشراب معنى فعل لفعل ليعامل مُعَامَلَته وَبِعِبَارَة أُخْرَى: **(هُوَ أن يحمل اللّفْظ معنى غير الّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظاهِرَة)**[7]، ومعنى بغير آلة ظاهرة يخرج القرائن اللفظية فيبعده عن القول بكونه مجازًا. فالمقصود بالآلة الظاهرة ما يدلّ على المجاز من القرائن اللفظية. وقضية نسبة التضمين إلى المجاز محلّ خلاف، ولكلّ فريق رأيه، وأدلّته، ولكنّ الرأي الأقرب إلى الصواب كونه حقيقة لا مجازًا [8].

فالإشراب المقصود هنا يرتكز على آلية انتقال دلاليّ للمعنى، هذا الانتقال يجعل للفظ الآخذ الحقّ والمسوّغ المعنوي في تداول معاني اللفظ المأخوذ منه واستثمار أحكامه، هذا الاستثمار قد يكون عروضيًا، وبلاغيًا، وقد يكون نحويًا، وهو المقصود في بحثنا هذا، ومعناه أن اللفظ الآخذ للمعنى سيتمكن بالتالي من تداول الأحكام النحوية الموجودة في اللفظ المأخوذ منه، ويستعملها كأنها هي التي في الآخذ.

في العروض يحمل التضمين دلالة الضمّ، فهو **(أن تصل آخر البيت بأول البيت الذي يليه)**[9]، فالعروضيون والنقاد يؤمنون بانفصال البيت الواحد في دلالته، وفي التضمين فإنّ البيت سيستحوذ على دلالة البيت الذي يليه، ويعدّونه من عيوب القافية، ومن ذلك قول النابغة الذبيانيّ [10]:

وهم وردوا الجِفارَ على تميمٍ وهم أصحاب يوم عكاظ إنّي

شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ. أتينهمُ بودّ الصدر منّي

فقد ربط النابغة الذبيانيّ بيته الثاني بالبيت الذي قبله حين جعل قافية البيت الأول متكونة من (إنّ) واسمها الضمير، ثم جاء بالخبر في البيت الثاني مكملًا كلامه فيه.

أما بلاغيًا فهو **(أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء)**[11]، وبعبارة أكثر وضوحًا إدراج نصّ أدبي في طيّات نصّ أدبي آخر، بشرط تنبيه القارئ لصاحبه إذا كان صاحبه مغمورًا غير معروف [12]. ويرى البلاغيون في التضمين قيمة أخلاقية تتشكل فيي الإلماح لصاحب النصّ السابق، لذا زادوا في استساغته شرط الزيادة في المعنى على النصّ السابق [13].

تعتمد فكرة التضمين النحويّ على ركيزتين اثنتين، الأولى في حمل اللفظ على معنى لفظ آخر، بمعنى أن انزياح الدلالة.وعليه فإنّ النحويين وظّفوا المصطلحين في فكرة استيراد الحكم النحويّ المتعلّق باللفظ المأخوذ منه ليكون مجالًا للتداول والنفع في اللفظ الآخذ [14]، وكان سيبويه (ت١٨٠ه) أوّل من أشار إلى هذا بقوله: **(ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام)**[15]، ويعدّه من كلامهم بما يعني تسليمه بفصاحة الأسلوب، وأنه وإن كان انزياحًا إلّا إنه مقبول لا يخرج عن مسلّمات فصاحتهم.

ومن الطبعيّ أن يكون هذا الفهم من المسلّمات النحوية بعد سيبويه، غير أنّ التسليم بقبوله ليس على الإطلاق، بل كان لهم تفصيلات كثيرة، من ذلك تقييد ابن عقيل (ت٧٦٩ ه) له بالسماع الموثوق من العرب، خلافًا لغيره من النحويين الذين قاسوه بكثرة، قال: **(ومنه" :ولا تعزموا عقدة النكاح "**[16]**أي ولا تعقدوا، وهو كثير. ومن النحويين من قاسه لكثرته، ومنهم من قصره على السماع، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال. والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس، وإنما يُذهب إليه إذا كان مسموعاً من العرب)**[17] ، وقد ذكروا تصوّرًا لقيمته النحوية التداولية حين حاولوا مقارنته بفكرة الإضمار في الكلام ففضّلوا الإضمار عليه، يقول المراديّ (ت٧٤٩ ه): **(الإضمار أسهل من التضمين؛ لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل"** [18] ويقول ابن هشام: **"قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه وَيُسمى ذَلِك تضمينا، وَفَائِدَته أن تُؤَدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْن قالَ الزّمَخْشَرِيّ ألا ترى كَيفَرَجَعَ معنى (وَلَا تعدُ عَيْنَاك عَنْهُم)**[19] **إِلَى قولك وَلَا تقتحم عَيْنَاك مجاوزتين إِلَى غَيرهم. وَ(لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالهم إِلَى**

أمْوَالكُم)[20]**أي ولَا تضموها إلَيْهَا آكلين)**[21]، وهم يميزون بين مصطلح التضمين، ومفهومه عن غيره من المصطلحات التي قد تبدو لأول وهلة أنها بمعناه كالعدل، فقالوا إنّ التضمين انزياح في الدلالة وزيادة فيها من دون تغيير في الألفاظ لا بالزيادة ولا بالنقص، أما العدل فهو تغيير يطرأ بسبب التغيير في اللفظ إمّا لزيادة، أو لنقص فيه، ومنه العدول من عمر إلى عامر، ومن السحر إلى سحر منكرةً، وغير ذلك [22].

- **المطلب الثاني: الاستدلال النحويّ وتوظيف المسألة:**

ارتبط الاستدلال باللغة منذ انتقل اللغويون الأوائل من عملية جمع اللغة وتدوينها إلى إدخال العلل والاحتجاج على الآراء التي تتبناها المذاهب النحوية واللغوية [23] ، وفي مسألة التضمين هذه لم يدع النحويون هذه القيمة التداولية في الألفاظ ومعانيها من دون استثمارها في الاستدلال على آرائهم تأييدًا ورفضًا، نقصًا وإبرامًا، فأفادوا منها كثيرًا في مسائل الخلاف النحويّ، وخلاصتها: إنّ الوضع في اللغة يقتضي التزام الارتباط الدلالي بين اللفظ والمعنى في الوضع، وكذا في عمل الأدوات والحروف فإنّ هذا العمل مقترن بأصل وضعها لمعناها المحدّد المقصود، فإنْ جاء عن العرب في سماعهم استعمالهم للحرف في غير معناه الذي وُضِع له هل يكون ذلك جائزًا؟ وهل يجوز القياس عليه؟ أم يظلّ الحكم رهين السماع فيكون مقيّدًا؟ وقد عقد ابن جنّي (ت ٣٩٢ه) بابًا لذلك أطلق عليه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ذكر فيه بدءً أنّ الخطأ في فهمه وعدم التدقيق واردٌ، فقال: **(هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه)**[24]، يريد بالغسل هنا عدم وضوحه، وعدم التثبّت والتدقيق فيه، وكان رأيه الذي جعل من التضمين دليلًا على اتّساع كلامهم حجة من جاء بعده، قال: **(اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله- عز اسمه} :أحِلّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ {ه وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة ,وإنما تقول :رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت ب"إلى "كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت ب"إلى "مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه,)**[25].

وقد فصّل ابن السيِّد البطليوسيّ (ت٥٢١ ه) القول شارحً كلام ابن قتيبة (ت٢٧٦ ه) فيها، فذكر خلاف النحويين فيه؛ فأكثر الكوفيين يجيزونه، حلافًا لمن يمنعه وهم البصريون [26] الذين يرونه جائزٌ في الشعر أي في الضرورة الشعرية[27]، ويبدو من كلامه اتخاذه الوسطية في قبول ذلك أو رفضه؛ فقد انتقد الرأيين جميعًا، وحجته في عدم القبول بإطلاق النيابة بين الحروف أن ذلك سيؤدي إلى قياس ذلك في الحروف كلها بما يخرجها عن أصل الوضع؛ فإنْ قبلنا بنيابة حرف عن آخر فسيلزم اضمحلال المعنى الأصلي الأول فيهما معًا، وهذا ما لا يقول به الكوفيون أنفسهم الذين أجازوا النيابة بشكل واسع، أما ردّه على البصريين الذين رفضوا ذلك فيتلخّص بالتزامهم التعسّف في الرأي؛ لأنّ ذلك الرفض سيقودهم إلى تأويل ما ورد من السماع الذي صنع منه الكوفيون قاعدتهم في جواز النيابة، ومن جهة أخرى فإنهم سيتعسفون في تأويل الردّ بالضرورة الشعرية فيما ورد من الشواهد الشعرية لكثرتها، إذ لا يمكن القبول بالرفض والتأويل بالضرورة الشعرية لما هو كثير شائع، ولم يجد ابن السيد البطليوسي طريقًا وسطًا يحلّ هذا الإشكال غير الرأي الذي

طرحه ابن جنّي بالقول بالتوسّع، والمجاز [28]، وقد مال الدكتور فاضل السامرائي إلى التقليل من قيمة الردّ على الكوفيين وإلزامهم باضطراب السماع، واستدلّ باعتياد اللغة العامية على تناوب الحروف من دون أن يؤدي ذلك إلى النتيجة التي افترضها ابن السيد البطليوسيّ، فقال: **(ولا يصحّ أن نقول: أنه لو كانت (على) تنوب عن (إلى) أو تستعمل بمعنى (إلى) لصحّت نيابتها عنها دومًا، فنقول: (وضعت الكتاب إلى الرفّ) بمعنى: على الرفّ، فإن اللغة العامية وإن كانت توقع الحروف، بعضها موقع بعض، أو تستعمل للمعنى الواحد أكثر من حرف واحد، لا توقع الحرف موقع الحرف الآخر باطراد، فإنه يبقى لعلى استعمالها ولـ (إلى) استعمالها، وللام استعمالها الخاص بها، وهكذا بقية الحروف كما قلنا في (وضعت الكتاب ع الرف) ولا يقولون إلى الرفّ، وللرفْ))**[29]، ومال إلى رأي ابن جنّي في تعاور هذه الحروف توسّعًا، ومجازًا [30].

وقد توهّم الدكتور عباس حسن في نسبة رأي الكوفيين إلى المبرّد (ت٢٨٥ ه)، فقال: **(والحق أنه ليس مقصورًا عليهم؛ بل يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم؛ كالمبرد وهو بصري، فقد جاء في كتابه الكامل..."حروف الخفض، يريد: حروف الجر، يبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى، في بعض المواضع؛ قال الله عز وجل: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}[31] أي: على... وهذا كثير جدًا)**[32]، والصواب أنّ قول المبرد: **(إذا وقع الحرفان في معنى)** هو عين ما قاله ابن جنّي من التوسّع والمجاز، وليس ما ذهب إليه الكوفيون من اشتراك الحرفين في الدلالة في أصل الوضع.

ومنه يفهم أنّ التضمين الذي قال به ابن جني كان الحلّ الوسط الذي راق لكثير من النحويين؛ لتجنّبه ما ذكره ابن السيد البطليوسيّ من نقدٍ لكلامهم، الأمر الذي لخصه ابن أم قاسم المراديّ بقوله: **(وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض. ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر، يتعدى بذلك الحرف. وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ)**[33].

وخلاصة الرأي في قضية الاستدلال بالتضمين هل هو من السماع أم من القياس؟ يؤكد عباس حسن بعد محاولته جمع شتات آراء النحويين كثرة سماعه من دون الحكم بقياسيّته، إنّه مرحلة وسطى بين السماع والقياس، فعلى الرغم من كون النحويين غير قائلين بقياسه – وهذا ملزم للبصريين دون الكوفيين – فالتضمين شهرة السماع إلى حدّ يكون بديلًا ومتّسعًا حال الضرورة [34]، ويمكننا القول بعد هذا كلّه: إنّ خلاصة كلامه هذا يوصلنا لحقيقة واقعية رأي الكوفيين وفاعليته في الاستدلال، لكنّ تشدّد البصريين له مورده حال تعارض هذا الاستدلال بما هو أقوى منه كالسماع المؤيّد بالقياس فيكون التضمين أضعف ولا يؤخذ به حينئذٍ [35].

- **المطلب الثالث: كسر همزة (إنّ)، وفتحها:**

ظلّت فكرة الأصالة وما يعرف في النحو بـــ(أمْ الباب) من المسائل التي وظّفها النحويون في فهم الأدوات النحوية، فهم يعتقدون أنّ (أمّ الباب) تملك من الخصائص والميزات ما لا تملكه الأدوات الأخرى التي تجتمع معها في الموضوع النحويّ. ومن تلك الخصائص كونها تمتلك عموم الاستعمال، بمعنى قدرتها التعويضية عن غيرها من الأدوات في العمل، واتّساعها في الاستعمال، وكثرتها في الاستعمال، والبساطة [36]، ويشهد على ذلك قول ابن السرّاج (ت٣١٦ ه) في أصل الفرق بين (إنّ) و(إنّ): **(ألف إن تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعًا، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز لأنها إنما تشبه فعلًا داخلًا على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر)**[37] ، وهذا يعني أنّ الأصل استحواذ (إنّ) المكسورة على الوظيفة النحوية كلّها، ولعلّ السبب الذي جعلهم يخصّونها بالقسم من دون (أنّ) المفتوحة [38] للتأكيد على القيمة المعنوية التداولية فيها، وهي قيمة التأكيد والمبالغة فيه، وكذا ارتباط المكسورة بجملة القول [39]– وهو مدار شواهد هذا البحث – لما في القول من التوثيق والتأكيد خلافًا للظنّ. وقد ذكروا سببًا آخر لاستئثار (إنّ) المكسورة بالفعل قال، ومشتقاته من دون (أنّ) المفتوحة؛ لأنّهم يقدرونه بالجملة، والمكسورة هي التي تملك حق الصدارة مع الجمل [40].

ففي باب (إنّ وأخواتها) حاولوا بنجاح ترسيخ فكرة استقلال (إنّ) وقوتها في العمل فأفردوها في العنوان ثم عطفوا عليها بقية الأدوات التي عبروا عنها بالأخوات، وأعطوا (إنّ) من الخصائص والميزات ما لا تملكه بقيتهنّ، ومن ذلك صدارتها في الكلام، [41]، بل ذكر الملك المؤيد (ت ٧٣٢ه) فرقًا غريبًا يجعل من (أنّ) المفتوحة ضعيفة قياسًا بالمكسورة يجعله لا تتصدر الكلام، وهو منع جواز دخول (إنّ) المكسورة عليها فتكون سابقة في الكلام عليها لا لشيء غير اتفاقهما في المعنى [42]، قال: **(وأمّا أنّ المفتوحة فإنّها مع ما في حيّزها في تأويل المفرد، وإنّما التزموا أن لا تكون أوّل الكلام لئلا تبقى عرضة لدخول إنّ المكسورة عليها، فإنه لا يجوز أن تقول: إنّ أنّ زيدا منطلق عند سيبويه، وذكر أنّ العرب اجتنبت ذلك كراهة لاجتماع اللفظين المشتبهين)**[43].

ويرى النحويون في(إنّ) من القوة ارتباطها بالجملة كاملة خلافًا للمفتوحة التي يرون ارتباطها يكون بالمفرد، ومعنى ذلك أنّ المتكلم يرى في إنّ المكسورة قدرة التعامل مع الجملة كلها أي العامل المؤثر الذي تملكه يشمل الجملة كلّها، فإذا حُذفتْ عادت الجملة كما كانت، وهذا ما لا تملكه (أنّ) المفتوحة، يقول الزمخشريّ (ت ٥٣٨ ه): **(أن وإن هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد. تقول إن زيداً منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق، وتقول بلغني أن زيداً منطلق، وحق أن زيداً منطلق، فلا تجد بداً من هذا الضميم كما لا تجده مع الإنطلاق)**[44]، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ حذف (إنّ) من جملة (إنّ زيدًا منطلقٌ) سيعيدها جملة متكاملة المعنى، زيدٌ منطلقٌ، ولكنّ جملة مثل (علمتُ أنّ زيدًا منطلقٌ) سيعيدها انطلاقُ زيدٍ، ليكون المعنى فيها مفردًا غير كاملٍ.[45].

وقد طغت القيمة التاريخية في تأصيل (إنّ)، و(أنّ)، بمعنى الإجابة على تساؤل خلاصته: أيّهما الأصل؟ وأيّهما الفرع؟وكان على هذا التفريع مجموعة من الأحكام الوظيفية التي تجيب على تساؤل مهم وهو: متى تكون (إنّ) مكسورة؟

ومتى تكون مفتوحة؟، وبعبارة أكثر وضوحًا بشكلٍ تداوليّ: ما الأحكام التي ستستأثر بها (إنّ) المكسورة؟ وما الأحكام التي يمكن أن تكون مشتركة بينهما؟ هذا السؤال التداولي ظهر في باب وجوب الكسر، ووجوب الفتح، ومديات الجواز بينهما.

وقد ذكر النحويون مواضع كثيرة لحكم الوجوب والجواز في كسر الهمزة، وفتحها في (إنّ)، ذُكرت في مضانّها، ويبدو من ملاحظة هذه الأحكام أنّ قضية الحكم بالوجوب والجواز مبنية على اعتبار كون المكسورة أمّا للباب، فمعيار الأصالة والفرعية هو المبدأ الذي منح (إنّ) المكسورة مجموعة من المميزات التي لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال منحها للمفتوحة كحكم الابتداء، فالصدارة للمكسورة.

وعلينا بيان أمرين:

الأوّل: أنّ حكم الابتداء مقترن بكون هذه الأدوات من النواسخ التي تؤثر في الجملة الإسمية، وهذا يعني استلزام صدارتها، ويقتضي شمول الحرفين المكسور والمفتوح بهذا الحكم، لكنّ استئثار المكسورة يثير استغرابًا، فالصدارة ملازمة لبقية أخواتها أيضًا، فتعطيل ذلك عن المفتوحة مبنيّ على ضعف فرعيّتها بلحاظ مقارنتها بالمكسورة، فقضية الأصالة والفرعية على ذلك تدور بين هذين الحرفين فقط، وليس مع الأخريات، وبعبارة أكثر وضوحًا: الصدارة مقترنة بالأصالة، وهذه الحروف – ما خلا المفتوحة– متصدرة، فتكون النتيجة المنطقية أصالة هذه الحروف جميعًا، وليست المكسورة وحدها.

الثاني: إنّ منع التصدير في المفتوحة وإن كان حرمانًا لها في ظاهره إلّا إنه منحها حكمًا متميزًا لا ينطبق على أخواتها، حتى المكسورة منها، وهو حقّ إسنادها للفعلية المخبرة عن العلم واليقين، إذ حكم النحويون بوجوب فتحها مع قولهم: علمتُ أنّ زيدًا قادمٌ.

وتدبّر المواضع التي ذكرها النحويون في مسألة وجوب كسر الهمزة في (إنّ)، وفتحها، وجواز الأمرين مبنيّ على فكرة الاستحقاق الوظيفيّ، والعلاقة التداولية بين الحرف نفسه والجملة، وبعبارة مختصرة: هناك مجموعة من الضوابط مبنية على الامتيازات الخاصّة بأمّ الباب، فإنْ اختفت تلك الامتيازات كان فتح الهمزة هو الاختيار، ومنها [46]:

- الابتداء قيمة تداولية كبيرة لا يمكن التغافل عنها فهو من الثوابت التي تمتلكها (إنّ).
- القيمة التداولية للابتداء، والصدارة يتمثّل كمّيًا باكتمال الجملة، فمتى كانت الجملة ناقصة ظهرت (أنّ) المفتوحة، لتعلّقها بالمفرد، كما ذكرنا ذلك سابقًا.
- يضع النحويون شرط ابتداء الصلة والصفة والحال لتكون (إنّ) واجبة، ومن أمثلتهم على ذلك في ابتداء الصلة قوله تعالى: **(وَآتَيْنَاهُ من الْكُنُوز مَا إن مفاتحه لتنوء)**[47]، وفي الصفة: مررتُ برجلٍ إنّه فاضلٌ، وفي الحال قوله تعالى: **(كَمَا أخرجك رَبك من بَيْتك بِالْحَقّ وَإِن فريقا من الْمُؤمنِينَ لكارهون)**[48] فإذا اختلّ الشرط عاد الحكم بالفتح. ومن أمثلة الحكم بالفتح في الصلة: جاء الذي عندي أنّه فاضلٌ، ومن أمثلة الحكم بالفتح في الصفة: مررتُ برجلٍ عندي أنّه فاضلٌ

ونلاحظ أنّ الفرق بين الحرفين في هذه المسائل يتّضح إذا ما حذفناهما؛ ففي حال حذف إنّ المكسورة فإنّ السياق ينشئ جملتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى، أما مع المفتوحة فلن يكون هناك سوى جملة واحدة يزيد عليها مفرد يلتحق

بها، يكون متعلّقا بمعناها. ونلاحظ أنّ الوجوب في الكسر مبنيٌّ على قاعدة الجملة فالمكسورة تتعامل مع الجملة إسمية كانت أم فعلية، وعليه فإنّ الأحكام التي ذكروها كارتباطها بالقسم، والقول مبنيٌّ على هذا الأساس، فالقسم يقع بعده جملة، والقول كذلك يقع بعده جملة [49].

وعليه فجملة القول ملتصقة بالكسر في همزة إنّ في حقيقة الفعل، ومدار البحث فيما يرد من الأفعال التي تكون بمعنى القول لا في لفظها، بل في معناها، وهنا مكمن الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون كما ذكرنا في البحث لا يرون للتضمين مجالًا إلّا في الضرورة الشعرية، وهم مع كثرة ما ورد من سماع لا يجعلون ذلك قاعدةً، خلافًا لتسامح الكوفيين الذين لا يتشدّدون ويقبلون بالتضمين.

فالمدار في المسألة هنا يكون في قبول الكوفيين دلالة هذه الأفعال على معنى القول، فيجعلهم يذهبون لجواز الكسر، أو وجوبه إنْ لم يرد فيه عندهم رواية الفتح، أما البصريون فلا يقولون إلّا بالفتح كون هذه الألفاظ دالّة على هذا المعنى لا على الحقيقة، وإنما تجوّزًا.

- **المطلب الرابع: دراسة تحليلية في شواهد القراءات القرآنية:**

تكمن القيمة الحقيقية لدراسة الشواهد في النحو العربي في اتّجاهين؛ الأوّل منهما في توثيق الآراء النحوية، واجتهادات النحويين، فتتخذ القيمة منحى استدلاليًا، يقوم على الإبرام مرة، وعلى نقض الآراء مرة أخرى [50]. أما الثاني فيرتكز على فكرة معاكسة وهي دراسة تلك الشواهد، وإخضاعها لميزان البحث العلميّ لاكتشاف ما فيها من رؤى قد تكون كاشفة في نفسها عن قيم نحوية جديدة، أو مغايرة. والقراءات القرآنية واحدة من تلك الوثائق التي تستحقّ الاهتمام بالدراسة والبحث والتحليل والنقد والتقييم؛ لارتباطها بالنصّ القرآنيّ من جهة، ولكونها تمثّل خزائن قيّمة تكشف عن اللهجات العربية، والظواهر اللغوية المتنوعة من جهة أخرى [51].

وقد وردت مجموعة من الشواهد التي تنتمي للقراءات القرآنية متماشية مع رأي الكوفيين في كسر همزة إنّ مع أفعال قد تضمنت معنى القول، وهو ما يحجر البصريون قياسه، ويجعلونه حكرًا على الضرورة الشعرية، ولكنّ ورودها في غير الشعر، بل في القراءات يجعل القول بالضرورة محلّ نقدٍ، واستدراك، وتأمل.

وهذا البحث يتناول تلك القراءات بالتحليل، وإبداء الرأي لوضع تصوّرٍ لهذه المسألة، وتلك القراءات هي:

1 – **أذّن بمعنى قال:** في قوله تعالى: **(وَنادى أَصْحابُ الْجَنَّةِ أَصْحابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنا ما وَعَدَنا رَبُّنا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)**[52]، فيها قراءات [53]:

- قرأ نافع وأبوعمرو وعاصم ويعقوب وأبوجعفر، وابن كثير(أَنْ لَعْنَةُ)؛ أنْ مخففة، ولَعْنَةُ مرفوعة ؛ فتكون (أنْ) مخففة من(أنّ)، وعليه يكون اسم أنْ ضمير الشأن المحذوف، وإعراب لعنة: مبتدأ مرفوع، و(على الظالمين) متعلّق بالخبر، وجملة (لعنةٌ الله على الظالمين) في محلّ رفع خبر(أنْ) المخففة من (أنّ).
- قرأ حمزة والكسائيّ وابن عامر وابن كثير – في رواية أخرى– بتشديد النون؛ (أنّ) ونصب (لعنة) وعليه تكون لعنة اسم أنّ، و(على الظالمين) الخبر.
- وحُكيَ عن الأعمش رواية (أنْ) بالتسكين ونصب (لعنة) ووجهها إعمال (أنْ) المخففة من (أنّ) من دون تقدير ضمير الشأن.
- ووردت قراءة الأعمش بكسر همزة (إنّ) ونصب (لعنة)، وهي مدار البحث، وقد وجّه النحويون ذلك إمّا بإضمار قال، فيكون التقدير: فأذّن مؤذن، قال: إنّ لعنة، أو بتضمين (أذّن) معنى قال.

تحليل وجه الشاهد: يظهر السياق الذي ورد فيه النصّ وجود القول فعلًا لا لفظًا من خلال الفعل (نادى)، إذ من المفترض في هذا الفعل وقوع القول، وعليه فإن تقدير وجود فعل محذوف، أو تقدير (أذّن) بالفعل قال مقبول مستساغ؛ وعليه فإنّ وجه الكسر مقبول.

2 – **يعدُ بمعنى قال.** في قوله تعالى: **(وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِماتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الْكافِرِينَ)**[54]، فقد ورد فيها [55]:

- قرأ الجميع بفتح الهمزة (أنّ)، والضمير اسمها، والجار والمجرور (لكم) متعلق بالخبر.

- قرأ عيسى بن عمر بكسر الهمزة (إنّ)، ثم يعرب الضمير اسمًا لها، والجار والمجرور متعلق بالخبر. لتضمن يعدْ معنى يقول.

تحليل وجه الشاهد: في المسألة أمران؛ الأول استساغة أن يكون في يعد معنى يقول، وهذا مبنيّ على الملازمة مجازًا عقليًا، والثاني في عيسى بن عمر نفسه فهو من شيوخ سيبويه البصريين، ومن المستغرب أن يميل في اختياره في القراءة لرأي الكوفيين! ولم ينقل الخلاف بين البصريين في هذه المسألة حتى زمن ابن جني كما ذكرنا في البحث سابقًا.

3- **استجاب بمعنى قال،** في قوله تعالى: **(إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ)**[56]، فقد ورد فيها [57]:

- قراءة الجماعة (أنّي) بفتح الهمزة، والضمير المتصل اسمها، والجملة الفعلية في محلّ رفع الخبر.
- قراءة عيسى بن عمر، ورواية عن أبي عمرو بكسر الهمزة، أي (إنّي)، إضمارًا لفعل القول، أو تضمين استجاب لمعنى قال.

تحليل وجه الشاهد: أما الإضمار فيمكن القول بصحته، وهو أقرب للسياق من تأويل استجاب لمعنى قال، لكنّ ما يثير التساؤل ورود القراءة عن شيخي سيبويه عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وهما البصريان!

4- **يوحي بمعنى يقول،** في قوله تعالى: **(إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ)**[58]، فقد ورد فيها [59]:

- قراءة الجمهور بفتح الهمزة (أنّي)، والضمير اسمها، و(معكم) متعلق بالخبر المرفوع.
- قرأ عيسى بن عمر بكسر الهمزة، على تأويل وجود فعل قال مضمر، أو تضمين يوحي معنى قال.

تحليل وجه الشاهد: إنّ القول بالإضمار يبعد النحويّ القائل به عن التكلّف فيما لو التزم التضمين؛ فوجه التضمين أضعف؛ لاحتمال عدم احتياج الملائكة للقول احتياج البشر إليه، فيكون الوحي لهم بغير كلام منطوق، ونلاحظ أنّ الرواية في الفتح عن عيسى بن عمر أيضًا!

وفي قوله تعالى: **(وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلاَّ مَنْ قَدْ آمَنَ فَلا تَبْتَئِسْ بِما كانُوا يَفْعَلُونَ)**[60] ورد الأمر نفسه من جعل الفعل (أوحى) بمعنى قال؛ فقد قرأ أبو البرهسم بالفعل المبني للمعلوم وكسر الهمزة (أوحى إلى نوح إنّه)، ووجهوا الكسر بإضمار القول، أو تضمين أوحى معنى قال [61].

والوحي لا يستلزم الكلام، فقد ذكروا أنّ للوحي سبعة أشكال أحدها الصوت [62] فهو من أن يُلقى المعنى في النفس بالخفاء [63]، وما يذكر من توجيههم للتضمين سيكون تكلّفًا ظاهرًا.

5- **آمن بمعنى قال،** في قوله تعالى: **(وَجاوَزْنا بِبَنِي إِسْرائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً حَتَّى إِذا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ)**[64]، وفيها قراءات [65]:

- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب (آمنتُ أنّه) بفتح الهمزة.

- قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش بكسر الهمزة (إنّه)، إما على الاستئناف، أو على إضمار القول. ولم يذكر ابن خالويه (ت ه) غير علة الاستئناف [66].

تحليل وجه الشاهد: القول بالاستئناف يقتضي أن يقف على (آمنتُ)، ثم يبتدئ الكلام فيكسر الهمزة؛ كونها ستكون في صدارة الكلام، فيقول: (إنه لا إله...)، وهو وجه مقبول، لكن القول بالإضمار ليس بجيد؛ لأنه يقتضي تكرار الكلام، أي قال: آمنتُ، قال: إنّه... والتكلّف في هذا التوجيه ظاهر.

6 – **نادى بمعنى قال،** في قوله تعالى: **(وَأَيُّوبَ إِذْ نادى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)**[67]، وفي قوله تعالى: **(وَاذْكُرْ عَبْدَنا أَيُّوبَ إِذْ نادى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطانُ بِنُصْبٍ وَعَذابٍ)**[68] ، وكذا في قوله تعالى: **(فَنادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيى مُصَدِّقاً بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ)**[69] وفيهنّ قراءتان [70]:

- قراءة الجمهور بفتح الهمزة (أنّي)، وقدّروا حذف حرف الجر، أي بـــ(أنّي).
- قرأ عيسى بن عمر بكسر الهمزة (إنّي)، ويكون الياء الضمير اسمها، وجملة (مسّني) في تقدير الخبر.

تحليل وجه الشاهد: حمل نادى على قال ممكن، إلّا إنّ نداء العبد لله تعالى لا يستلزم القول، فقد يكون النداء قلبيّا ونلاحظ نسبة القراءة إلى شيخ البصريين عيسى بن عمر أيضًا.

7 – **دعا بمعنى قال،** في قوله تعالى: **(فَدَعا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ)**[71]، وفيها قراءتان [72]:

- قرأ الجمهور بالفتح (أنّي مغلوبٌ)، ويكون الضمير اسمها، ومغلوب الخبر.
- قرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وعاصم في رواية بكسر الهمزة (إنّي)، على إضمار قال، أو تضمين دعا بمعنى قال.

تحليل وجه الشاهد: إنّ الدعاء كالنداء، وهو ممكن لكنّه غير ملزم فقد يكون قلبيّا، ونلاحظ نسبة القراءة لاثنين من شيوخ البصرة هما ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر!

8 – **كُتِبَ بمعنى قال،** في قوله تعالى: **(كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّه يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلى عَذاب ِالسَّعِيرِ)**[73]، وفيها قراءتان [74]:

- قرأ الجمهور بفتح الهمزة (أنّه...فأنّه) كلاهما.
- قرأ أبو عمرو في رواية الجعفيّ كسر الهمزة فيهما (إنّه... فإنّه)، ووجه ذلك إما إضمار فعل القول، أو تضمين كُتب معنى القول. قال الزمخشريّ (ت ٥٣٨ ه): (ومنكسر فعلى حكاية المكتوب كما هو، كأنما «١» كتب عليه هذا الكلام، كما تقول: كتبت: إنّ الله هو الغنى الحميد. أو على تقدير: قيل. أو على أن كتب فيه معنى القول)(75).

تحليل وجه الشاهد: فرض أن يكون كتب بمعنى دعا ضعيف، ولو ساغ لكانا مترادفين، ولم يقل بذلك أحد، وقد ضعّف أبو حيان شهرة هذه القراءة عن أبي عمرو البصريّ [76].

ومن المستغرب أن تكون الرواية من غير الشعر لهذه المسألة بصرية لا كوفية، وعلى الرغم من إنّ البصريين قالوا بفكرة الإضمار إلّا إنّ التعسّف في قبولها من دون قول الكوفيين سيكون في مجال النفي لا الإثبات، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ استدلال البصريين بالإضمار يمكن توظيفه في الردّ على رأي الكوفيين ومقالتهم بالتضمين للمعاني، وليس لإثبات رأيهم هم، ولكنّ هذا لا يعني ضعف حجتهم، ولا سيّما إنّ النفي يجعل من دليل الكوفيين ضعيفًا.

ولكنّ القول بالتضمين الموجب للكسر يستلزم قراءة المسألة بشكل أكثر وعيًا؛ فالسياق لم يكن مثار اهتمام الدارسين في هذه المسألة الخلافية، على الرغم من إنّه سيكون فيصلًا في حسم انتماء دلالة فعل إلى آخر، وتقارضهما لمكانتهما في الجملة الواحدة، ومتابعة الشواهد التي وردت آنفًا تبين مديات الانتماء الدلاليّ بين هذه الأفعال، والفعل (قال).

وتبدو محاولة صناعة حقل دلاليّ لهذه الأفعال مبنية على إيجاد الروابط الدلالية المشتركة التي تخلقها المعاني الهامشية لهذه الأفعال ملاحظين في ذلك كله سلطة السياق الذي وردت فيه تلك الأفعال، فالفعل (أذّن) له ارتباط بالسمع، والاستماع والإصغاء [77]، وهذا المعنى يمثّل في دلالته النصف الثاني من عملية الكلام، فالكلام رسالة من مرسل ألى متلقٍ، يقع على المرسل فيها النصف الأول من إنتاج الكلام الذي يقوم الجهاز النطقي به، أمّا النصف الذي يقع على المتلقي القيام به فيكون بوساطة الجهاز السمعيّ، وهذا يعني أن توظيف الفعل (أذّن) يمكنه لعلاقة الملازمة مجازًا الحلول مكان الفعل (قال)، ولكنّ هذا الحلول لا يكون على وجه الحقيقة وإلّا لاضطربت دلالة الفعلين معًا.

ومن المناسب في هذا المقام الحديث عن قيمة التضعيف في صيغة الفعل (أذّن) الرباعيّ، فالفعل الثلاثي الدالّ على الاستماع والإصغاء أصبح دالّا على معنى يقارب معنى قال في الحقيقة لا المجاز؛ فالتضعيف الذي فيه جعله على وزن (فعّل) ليدلّ على التعدّي، وبعبارة أكثر وضوحًا فإنّ الفعل الثلاثيّ الدال على الاستماع أصبح في صيغته الرباعية دالّا على القيام بذلك الاسماع، فالمؤذّن هو من يُسمع الناس، والسبب قيامه بالكلام.

يمكن للأفعال الثلاثة (أوحى، نادى، دعا) القيام بوظيفة الاستبدال، والتعويض عن الفعل (قال) بشكل أقرب من الفعل (أذّن)؛ لدلالته الأصلية على القيام بالكلام، وعليه فالتعويض بهنّ عن الفعل قال على وجه الحقيقة جائز، ولا سيّما مراعاة تأثير السياق في توجيه الجوّ العام للنصّ في هذا الاتجاه.

أما الفعلين (يعدّ، كتب) فدلالة الالتزام المجازية هي الأقرب للتعويض بينهما والفعل قال، فالفعل يعدُ يمكن القبول به على افتراض القيام بالوعد لفظيّا، وهو في هذا المجال أقرب من الفعل (كتب) الأكثر بعدًا في هذه الأفعال عن القيام بالتعويض من الفعل قال. وخلاصة الأمر: إنّ هذه الأفعال تتفاوت في قوتها، وقربها الدلاليّ من الفعل (قال)، والرأي بالتضمين سيكون أضعف الآراء مع مراعاة الأخذ بالتزام البصريين بافتراض الحذف للفعل (قال) نفسه في الجملة، ومع ذلك كلّه فإنّ مجال توظيف رأي الكوفيين في الفهم والتفسير يبقى افتراضً مقبولًا وممكنًا.

- **نتائج البحث وتوصياته:**

لا يخفى على أحد ما للقراءات القرآنية من أهمية في اختزانها كثيرًا من اللغة، وظواهرها، وهذا البحث يعتمد الكشف عن سلوك لغويّ يعتمد تضمين مجموعة من الأفعال معنى الفعل (قال)، بما يترتب عليه من حكم نحويّ بكسر الهمزة في (إنّ)؛ لأن كسر همزتها واجبة مع جملة القول، ويغلب على ما لاحظنا من الشواهد التي يُقرأ بها في القراءات أنها تعود لمدرسة الكوفة، لكنّ المستغرب ورود مجموعة من تلك القراءات في روايات شيوخ البصرة، وأكثرها عن عيسى بن عمر، وربما عن أبي عمرو بن العلاء وهو شيخ سيبويه، ولكنّ ذلك لا يخرج الخلاف في الكسر، وجوازه عن فكرة قبول تضمين هذا الفعل، أو ذاك لمعنى ليس فيه، وهذا لبّ ما يشير إليه البحث.

ويوصي البحث في التعمّق والاهتمام بتلك الشواهد التي تنتمي للقراءات وتحليلها في أبواب النحو واللغة جميعها، كونها تمنحنا تصوّرات جادّة عن تلكم الموضوع وطبيعة ما موجود من أحكام وخلاف بين العلماء فيها.

Abstract

Kasra hamza after verbs have the meaning of saying in Qur'anic readings, an analytical study

By Zainab Gomaa Jassim

This research presents an analytical study of the phenomenon of including in a group of verbs the meaning of the verb (قال Qala), which grammatically justifies the ruling on breaking the letter (inna إنّ), the reason for that inclusion, and its bearing on its meaning. It is one of the grammatical issues that grammarians are accustomed to employing in their explanations and responses, including It is consistent with the opinions they adopt in their various sects.

The research is based on studying a group of grammatical evidence that dates back to (Qur'anic readings , AlQiraat AlQurania) contained in the books that are concerned with transmitting and recording them. Here lies the importance of this idea presented for the lesson, as its importance is derived from the importance of the reading evidence that supports the statements of the grammarians who adhere to it.

The basic principle of the issue is that there are advantages and differences between (inna إنّ) with a broken hamza and its sister (an) with an open hamza in terms of use, position, meaning, and strength. Grammarians have made (inna إنّ) with a broken hamza or the door, and the open one as a branch of it, and they state in their rules that what is a branch does not It is as strong as the original, and does not possess its features, and they have established in their books the situations in which the hamza must be broken, the situations in which the hamza must be opened, and the situations in which both things are permissible.

They made the entry of the verb (he said) one of the signs that it is obligatory to break the hamza in it, and accordingly they made it obligatory to break it in every verb that carries the meaning of the verb (he said) as a burden on the meaning, and the opposite is also true. They rule that it is permissible to break the hamza in it if the verb (he said) itself has the meaning of suspicion. Such as their saying: I said: You are coming, meaning I thought you were coming, so it is permissible here to open the hamza, because here he said it does not mean to say, so the ruling that the hamza must be broken in (inna إنّ) is dropped.

The research attempts to present an analytical vision of the subject. It begins by presenting preliminary concepts of the meaning of inclusion, the interpretation of meaning, and understanding the justifications for grammarians' acceptance of them in creating an inferential vision of proof and negation, then presenting the issue of the permissibility of breaking the hamza in (inna إنّ), opening it, and mentioning the evidence contained in Qur'anic readings and their analysis. And provide a research vision specific to all of this.

Keywords: hamza, grammar, inclusion, Qala, kasra.

الهوامش

(1) ينظر: الغول، د. عطية نايف، الاتّساع اللغوي بين القديم والحديث، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ٢٠٠٨م: ٣١–٣٥.

(2)ابن فارس أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط/١، ١٣٩٩ ه – ١٩٧٩م: ٣/ ٣٧٢.

(3) ينظر: الضامن، د. حاتم، فقه اللغة، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠م: ٦٢–٧٨، والاشتراك والتضاد في القرآن الكريم، دراسة إحصائية، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٢٩– ١٣١.

(4) ينظر: الباهي، حسن اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، منشورات ضفاف، لبنان، ط/١، ٢٠١٥م: ٨٤–٩٠.

(5) ينظر: آل ياسين، د. محمد حسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ط/١، ١٩٧٤م: ٢٣٦–٢٤٢.

(6) ينظر: العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت ٣٩٥ ه)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بلا معلومات: ٢٢–٢٤.

(7) الكفويّ، أيوب بن موسى الحسينيّ (ت ١٠٩٤ ه)،الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ: ٢٦٦.

(8) ينظر: التهانويّ، محمد بن علي (ت بعد ١١٥٨ ه)،كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط/١، ١٩٩٦م: ٤٦٩.

(9) الخوارزميّ، محمد بن أحمد بن يوسف البلخيّ (ت ٣٨٧ه)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربي، ط/٢، بلا تاريخ: ١١٨. وينظر: المناويّ، زين الدين محمد المعروف بعبد الرؤوف (ت ١٠٣١ه)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط/١، ١٩٩٠م: ٩٩.

(10) ينظر: مصطفى، محمود، أهدى سبيل إلى علمي الخليل، العروض والقافية، ، شرح وتحقيق: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٦م: ١٢٥–١٢٦. وديوان النابغة الذبيانيّ، شرح وتعليق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٩٩٦م: ١٣٨.

(11) السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ ه)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٤م: ١٠٨.

(12) ينظر: حامد، د. أحمد حسن، التضمين في اللغة العربية، بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم> بيروت، ودار الشروق، القاهرة، ط/١، ٢٠٠١م: ٤١.

(13)ينظر: الدمشقيّ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيّ (ت ١٤٢٥هـ)، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط/١، ١٩٩٦ م: ٢/ ٥٤٠.

(14) ينظر:سيد أحمد الحداد، د. عيشة أبو الفتوح ظاهرة التضمين في النحو العربي وموقف النحاة منها، (بحث)، حولية كلية الدراسات الإسلامية واللغوية للبنات بالزقازيق، مصر، ع ٦، ٢٠١٦م: ٩٤٣. والحمد، منيرة محمود، التضمين في النحو العربي، ٠(بحث) ، مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب ٢، ١٩٩٣م: ٤٤١.

(15)سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٩٨٨م: ١/ ٥١.

(16) سورة البقرة: ٢٣٥.

(17) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩ ه)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط/١، ١٤٠٥ه: ١/ ٤٤٤.

(18)المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت٧٤٩ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ٢٠٠٨م: ٣/ ٢٥٧.

(19) سورة الكهف: ٢٨.

(20) سورة النساء: ٢.

(21) ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط/٦، ١٩٨٥: ٨٩٧–٨٩٨.

(22) ينظر: زين الدين المصريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط/١، ٢٠٠٠م: ٢/ ٣٤٣.

(23) ينظر: خوالده، د. أكرم صالح محمود، اللغة والتفكير الاستدلاليّ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط/ ١، ٢٠١٦م: ٢٨٧- ٢٩٠.

(24)ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ه)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة أوفست، ط/ ٤، بلا تاريخ: ٢/ ٣٠٨.

(25) المصدر نفسه: ٢/ ٣١٠.

(26) ينظر: البطليوسيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١ه)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، بلا معلومات: ٢٦٢/٢. وهو يشرح الباب الذي سمّاه ابن قتيبة (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)، ينظر: الدينوريّ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ه)،أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا معلومات:٥٠٦ فما بعدها.

(27) ينظر: الأندلسيّ، أبو حيان (ت٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط/١، ١٩٩٧-٢٠٢٢م: ٦/ ٢٣.

(28) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/ ٢٦٢-٢٦٥.

(29) السامرائيّ د. فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ٢٠٠٠م: ٣/ ٨-٩.

(30) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٧.

(31) سورة طه: ٧١.

(32) حسن، عباس (ت ١٣٩٨ ه)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط/ ١٥، بلا تاريخ: ٢/ ٥٤٠.

(33) الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦.

(34) النحو الوافي: ٢/ ٥٦٥.

(35)ينظر: الحلبيّ المصريّ، محمد بن يوسف بن أحمد، محبّ الدين، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)،شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨ه: ٣/ ٤٨٠.

(36) ينظر: المؤيد د. فائزة بنت عمر، خصائص أمهات الأبواب النحوية، (بحث)، مجلة جامعة الإمام، الدمام، المملكة العربية السعودية، ع ٣٥، ١٤٢٢ ه: ١٧١، والفراج، د. صالح بن إبراهيم، الخواص اللغوية لأمهات الأبواب النحوية، (بحث)، مجلة العلوم العربية، ع ٢٣، ١٤٣٣ ه: ١١٩.

(37) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السّريّ بن سهل النحويّ (ت ٣١٦ ه)،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، بلا معلومات: ١/ ٢٦٢.

(38) ينظر: السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، بلا معلومات: ١/ ٤٩٨.

(39) ينظر: الأنصاريّ، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسة وتحقيقًا،تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، (أطروحة دكتوراه)، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة، بالمدينة المنوَّرة، ١٤٤٠ هـ: ١/ ٤٣٦.

(40) ينظر: شيخ زاده، محمد بن مصطفى القُوجَوي، (ت٩٥٠هـ)،شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط/١، ١٩٩٥ م: ١/ ٥٣.

(41) ينظر: المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩ه)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٢م: ٣٩٢-٣٩٣.

(42) ينظر: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، بلا معلومات: ٢/ ٣٤٣.

[43]الملك المؤيد، ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، الكناش في فنّي النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م: ٢/ ٩٠.

[44]الزمخشريّ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت ٥٣٨ه)، المفصل في صنعة الإعراب،تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط/١، ١٩٩٣م: ٣٩٠.

[45] ينظر: ابن الخشاب،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت ٥٦٧ هـ)،المرتجل في شرح الجمل،تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ط/١، دمشق: ١٩٧٢ م:١٧١.

[46]ينظر: ابن هشام، جمال الدين، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، بلا معلومات: ٢٦٥-٢٦٧. ولتطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/١، ــ ١٩٩٩م: ١٤٥- ١٥٠.

[47]سورة القصص: ٧٦.

[48]سورة الأنفال: ٥.

[49]ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٣٠١.

[50]ينظر: ياقوت د. محمود، شواهد النحو العربيّ في ضوء الفكر اللغويّ الحديث، (بحث)، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع٣٤، ج١، ٢٠١٩م: ٩٥٩.

[51]ينظر: مكرم، د. عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، بلا معلومات، ٢٠٠٩م:١٥٧-١٦٧.

[52]سورة الأعراف: ٤٤.

[53]ينظر: الأزهريّ، أبو منصور محمد أحمد (ت ٣٧٠ه)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٩٩١م: ٤٠٧/١، والفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ ه)، الحجة للقرّاء السبعة،تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط/٢، ١٩٩٣م: ٤/ ٢١-٢٤.

[54]سورة الأعراف: ٧.

[55]ينظر: العكبريّ، أبو البقاء (ت ٦١٦ه)، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٩٩٦م: ١/ ٥٨٥. والأشمونيّ، أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد (ت ٩٠٠ ه)، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/١، ١٩٩٨م:١/ ٢٩٩.

[56]سورة الأنفال: ٩.

[57]ينظر: الثعلبيّ، أبو إسحاق، تفسير الثعلبيّ (ت ٤٢٧ ه)، الكشف والتبيان في تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين، في الأصل مجموعة رسائل جامعية، دار التفسير، جدة، ط/١، ٢٠١٥م: ١٣/ ٣٠، والأبياريّ، إبراهيم، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، بلا معلومات، ١٩٨٥م: ٥/ ٢٧١..

[58]سورة الأنفال: ١٢.

[59]ينظر: السمين الحلبيّ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ ه)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بلا معلومات:٥/ ٥٧٧- ٥٧٨.

[60]سورة هود: ٣٦.

[61]ينظر: الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٢١.

[62]ينظر: ابن الجوزيّ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – لبنان/ بيروت، ط/١، ١٩٨٤م: ٦٢١-٦٢٢.

[63]ينظر: الروميّ، د. فهد بن عبد الرحمن، دراسات في علوم القرآن الكريم، ط/ ١٢، بلا معلومات، ٢٠٠٣م: ١٧٤.

[64]سورة يونس: ٩٠.

[65]ينظر: محيسن، محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/١، ١٩٨٤م:٢/ ٥٥.

[66]ينظر:ابن خالويه (ت ٣٧٠ ه)، إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط وتعليق: أبو أحمد الأسيوطيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ٢٠٠٦م: ١٦٢.

[67]سورة الأنبياء: ٨٣.

[68]سورة ص: ٤١.

[69]سورة آل عمران: ٣٩.

[70] ينظر: النشار، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاريّ (ت٩٣٧هـ)،البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، دار النوادر للطباعة والنشر – الكويت، (ضمن إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر)،ط/2، 2011م: 3/ 311-312.

[71]سورة القمر: ١٠.

[72]ينظر: اليمنيّ، محمد بن علي بن محمد الشوكانيّ (ت ١٢٥٠ ه)، فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيّب، دمشق وبيروت، ط/١، ١٩٩٣-١٩٩٤م: ٥/ ١٤٨.

[73]سورة الحج: ٤.

[74]ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٨/ ٢٢٨- ٢٢٩..

[75]الزمخشريّ، محمود بن عمر بن أحمد (ت ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وبهامشه أربعة كتب في الردّ على الزمخشريّ، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، ط/3، 1987م: 3/ 144.

[76]ينظر: ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن عليّ (ت ٧٧٥ ه)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م: ١٤/١٤-١٥. والموسى، هنادي بنت عبد العزيز بن أحمد ، استدراكات السمين الحلبيّ على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن، جمعً ودراسة، (رسالة ماجستير)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١- ٢٠١٢م: ١٧٨.

[77] ينظر: الراغب الأصفهانيّ، (ت ٥٠٢ه)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – الدار الشامية، 2009 م: ٧٠-٧١.

- **مصادر البحث:**

- القرآن الكريم.

1 - آل ياسين د. محمد حسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ط/١، ١٩٧٤م.

2 - ابن الجوزيّ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ)، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – لبنان/ بيروت، ط/١، ١٩٨٤م.

3 - ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت ٥٦٧ هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، ط/١، دمشق: ١٩٧٢م.

4 - ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السّريّ بن سهل النحويّ (ت ٣١٦ ه)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، بلا معلومات.

5 - ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ه)،الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة أوفست، ط/ ٤، بلا تاريخ.

6 - ابن خالويه (ت ٣٧٠ ه)، إعراب القراءات السبع وعللها، ضبط وتعليق: أبو أحمد الأسيوطيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ٢٠٠٦م.

7 - ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن عليّ (ت ٧٧٥ ه)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.

8 – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، (ت٧٦٩ ه)،المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط/١، ١٩٨٥م.

9 – ابن فارس، أحمد بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، ط/١، ١٩٧٩م

10 – ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف(ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، بلا معلومات.

11 – ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين(ت ٧٦١هـ)،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط/٦، ١٩٨٥م.

12 – الأبياريّ، إبراهيم، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، بلا معلومات، ١٩٨٥م.

13 – الأزهريّ، أبو منصور محمد أحمد (ت ٣٧٠ه)، معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٩٩١م.

14 – الأشمونيّ، أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد (ت ٩٠٠ ه)، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط/١، ١٩٩٨م.

15 – الأندلسيّ، أبو حيان (ت٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط/١، ١٩٩٧-٢٠٢٢م.

16 – الأنصاريّ، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسة وتحقيقًا، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، (أطروحة دكتوراه)، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة، بالمدينة المنوَّرة، ١٤٤٠ هـ.

17 – الباهي حسن، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، منشورات ضفاف، لبنان، ط/١، ٢٠١٥م.

18 – البطليوسيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيِد (ت ٥٢١ه)،الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، بلا معلومات.

19 – التهانويّ، محمد بن علي (ت بعد ١١٥٨ ه)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط/١، ١٩٩٦م.

20 – الثعلبيّ، أبو إسحاق (ت ٤٢٧ ه)، تفسير الثعلبيّ، الكشف والتبيان في تفسير القرآن،تحقيق: عدد من الباحثين، في الأصل مجموعة رسائل جامعية، دار التفسير، جدة، ط/١، ٢٠١٥م.

21 – حامد، د. أحمد حسن التضمين في اللغة العربية، بحث في البلاغة والنحو، الدار العربية للعلوم> بيروت، ودار الشروق، القاهرة، ط/١، ٢٠٠١م.

22 – حسن، عباس (ت ١٣٩٨ ه)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط/ ١٥، بلا تاريخ.

23 – الحلبيّ المصريّ،محمد بن يوسف بن أحمد، محبّ الدين، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)،شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨ه.

24 – الحمد منيرة محمود، التضمين في النحو العربي، (بحث)، مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب ٢، ١٩٩٣م.

25 – الخوارزميّ، محمد بن أحمد بن يوسف البلخيّ (ت ٣٨٧ه)، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربي، ط/٢، بلا تاريخ:

26 – خوالده، د. أكرم صالح محمود، اللغة والتفكير الاستدلاليّ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط/ ١، ٢٠١٦م.

27 – الدمشقيّ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميدانيّ (ت ١٤٢٥هـ)، البلاغة العربيةدار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط/١، ١٩٩٦ م.

28 – الدينوريّ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ه)، أدب الكتاب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا معلومات

29 – الذبيانيّ، ديوان النابغة الذبيانيّ، شرح وتعليق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٩٩٦م.

30 – الراجحيّ، د. عبده، التطبيق النحويّ،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/١، ــ ١٩٩٩م.

31 – الراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٢ه)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – الدار الشامية، 2009 م.

32 – الروميّ د. فهد بن عبد الرحمن،دراسات في علوم القرآن الكريم، ط/ ١٢، بلا معلومات، ٢٠٠٣م.

33 – الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله، محمود بن عمرو بن أحمد، (ت ٥٣٨ه)، المفصل ي صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.

34 – الزمخشريّ، محمود بن عمر بن أحمد (ت ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وبهامشه أربعة كتب في الردّ على الزمخشريّ، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، ط/3، 1987م.

35 – زين الدين المصري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط/١، ٢٠٠٠م.

36 – السامرائيّ، د. فاضل، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط/١، ٢٠٠٠م.

37 – السمين الحلبيّ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ ه)،الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بلا معلومات.

38 – سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٩٨٨م.

39 – سيد أحمد الحداد د. عيشة أبو الفتوح،ظاهرة التضمين في النحو العربي وموقف النحاة منها، (بحث)، حولية كلية الدراسات الإسلامية واللغوية للبنات بالزقازيق، مصر، ع ٦، ٢٠١٦م.

40 – السيوطيّ، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، بلا معلومات

41 – السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ ه)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٤م.

42 – الشوكانيّ، محمد بن علي بن محمد اليمنيّ (ت ١٢٥٠ ه)، فتح القدير، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيّب، دمشق وبيروت، ط/١، ١٩٩٣–١٩٩٤م.

43 – شيخ زاده، محمد بن مصطفى القُوجَوي، (ت٩٥٠هـ)، شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط/١، ١٩٩٥م.

44 – الضامن، د. حاتم، فقه اللغة،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠م.

45 – العسكريّ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد (ت ٣٩٥ ه)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بلا معلومات.

46 – العكبريّ، أبو البقاء (ت ٦١٦ه)، إعراب القراءات الشواذ،دراسة وتحقيق: محمد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٩٩٦م.

47 – عمر، د. أحمد مختار،الاشتراك والتضاد في القرآن الكريم، دراسة إحصائية عالم الكتب، القاهرة، بلا معلومات.

48 – الغول، د. عطية نايف، الاتّساع اللغوي بين القديم والحديث، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، ٢٠٠٨م.

49 – الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ ه)، الحجة للقرّاء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط/٢، ١٩٩٣م.

50 – الفراج د. صالح بن إبراهيم، الخواص اللغوية لأمهات الأبواب النحوية، (بحث)،مجلة العلوم العربية، ع ٢٣، ١٤٣٣ ه.

51 – الكفويّ، أيوب بن موسى الحسينيّ (ت ١٠٩٤ ه)، الكلّيات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، بلا تاريخ.

52 – المؤيد د. فائزة بنت عمر، خصائص أمهات الأبواب النحوية، (بحث)، مجلة جامعة الإمام، الدمام، المملكة العربية السعودية، ع ٣٥، ١٤٢٢ ه.

53 – محيسن، محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/١، ١٩٨٤م.

54 – المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩ه)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٢م.

55 – المراديّ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت٧٤٩ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ٢٠٠٨م.

56 – مصطفى، محمود، أهدى سبيل إلى علمي الخليل، العروض والقافية، شرح وتحقيق: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٦م.

57 – المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.، عالم الكتب. – بيروت، بلا معلومات.

58 – مكرم، د. عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، القاهرة، بلا معلومات، ٢٠٠٩م.

59 – الملك المؤيد،أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

60 – المناويّ، زين الدين محمد المعروف بعبد الرؤوف (ت ١٠٣١ه)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط/١، ١٩٩٠م.

61 – الموسى، هنادي بنت عبد العزيز بن أحمد، استدراكات السمين الحلبيّ على ابن عطية في القراءات والتفسير وإعراب القرآن،(رسالة ماجستير)، جمعً ودراسة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١– ٢٠١٢م.

62 – النشار، أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاريّ (ت٩٣٧هـ)،البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، شرح وتحقيق: أ. د. أحمد عيسى المعصراوي، دار النوادر للطباعة والنشر – الكويت، (ضمن إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر)،ط/2، 2011م.

63 – ياقوت، د. محمود، شواهد النحو العربيّ في ضوء الفكر اللغويّ الحديث، (بحث)، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع٣٤، ج١، ٢٠١٩م.